مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

كانون الأول/ديسمبر 2014

OCHA

أبرز التطورات

- قلة الموارد المالية تعيق إعادة بناء المنازل في غزة رغم تقدّم عملية التقييم والمصادقة على الحالات.
- تسهيل معايير الأهلية للحصول على تصاريح خروج من غزة عبر إسرائيل إلى جانب الإغلاق المتواصل لمعابر غزة مع مصر.
- ما يزيد عن 1,200 مهجر في الضفة الغربية في سياق عمليات هدم المنازل التي نفذتها إسرائيل خلال عام 2014، وهو أعلى عدد منذ ستة أعوام.

نظرة عامة

التوتر المستمر قد يؤدي إلى اندلاع موجة جديدة من العنف

تسلط نشرة هذا الشهر الضوء على بعض الاتجاهات الرئيسية والمشاغل الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال عام 2014. لا يزال الوضع العام في قطاع غزة هشاً للغاية ويتميز بالتقدم البطيء في عملية إعادة بتاء المنازل والبنى التحتية التي دُمرت خلال الأعمال الحربية في تموز/يوليو-آب/أغسطس، والتي زادتها أزمة الطاقة المتواصلة والتوترات السياسية الداخلية المتنامية سوءاً.

وبالرغم من أن ما يقرب من 40,000 شخص حصلوا، بحلول كانون الثاني/يناير 2015، على موافقة لشراء مواد البناء المحظورة تحت الحصار الإسرائيلي، فإنّ أقل من 40 بالمائة منهم اشتروا هذه المواد بالفعل. ويتمثل السبب الرئيسي في انعدام الموارد المالية للعائلات المؤهلة بسبب صرف مبالغ محدودة من الأموال التي تعهدت بتقديمها الدول الأعضاء خلال مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2014.

المساكن المؤقتة في شرق مدينة غزة، كانون الثاني/يناير 2015.

محتويات التقرير

تأجيل إعادة بناء المنازل بسبب عدم صرف الأموال التي تمّ التعهد بها 3

زيادة عدد المغادرين من غزة عبر إسرائيل؛ ومعبر رفح مع مصر ما زال مغلقا 5

الضفة الغربية في عام 2014: أعلى عدد من الإصابات في عقد من الزمن 9

تقدم خطة ترحيل التجمّعات البدوية في وسط الضفة الغربية 13

خريطة تفاعلية جديدة تسلط الضوء على معاناة العائلات المتضررة من الجدار 16

أبرز الأرقام في كانون الأول/ديسمبر 2014

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	2
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	347
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	38
مهجرون في الضفة الغربية	18

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

929 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 46.6% من التمويل

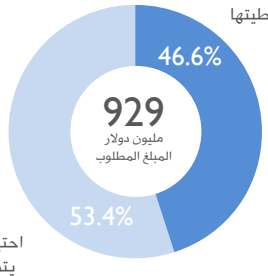

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

وفي الوقت الراهن يُقدّر أنّ ما يزيد عن 100,000 شخص ما زالوا مهجرين ويعيشون في ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر.

وما زالت القيود المفروضة على تنقل الأشخاص خارج غزة وإليها محركا رئيسيا لحالة الضعف في عام 2014. واستمر خلال عام 2014 الاتجاه المتزايد في عدد الفلسطينيين الذين يُسمح لهم بالخروج من غزة عبر معبر إيريز مع إسرائيل (معظمهم إلى الضفة الغربية) المسجل خلال الأعوام السابقة. وتجلى ذلك خلال النصف الثاني من العام عندما أدخلت إسرائيل تسهيلات على معايير الأهلية للحصول على تصاريح خروج إضافة إلى زيادة عدد التصاريح التي أصدرت لموظفي الأمم المتحدة المحليين. وعلى النقيض من ذلك، انخفض عدد الأشخاص الذين سمح لهم بمغادرة غزة أو العودة إليها عبر معبر رفح مع مصر مقارنة بعام 2013. وأغلق المعبر لمدة بلغت 207 أيام (أو 57 بالمائة من العام) واقتصرت الحركة على فئات محدودة من المسافرين. وإجمالا، ما زال معظم الفلسطينيين في غزة «محاصرين» وغير قادرين على الخروج من أي من المعبرين.

كانت الأعمال الحربية التي وقعت خلال صيف عام 2014 الحدث الأكثر حصدا للخسائر البشرية في قطاع غزة منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967. وقتل خلال ذلك 1,585 مدنياً فلسطينياً ثلثهم من الأطفال وأصيب ما يزيد عن 11,000 شخص من بينهم 10 بالمائة يعانون من إعاقة طويلة الأمد. وكانت الأعمال الحربية، إلى جانب أحداث أخرى، العامل الرئيسي الذي أدى إلى زيادة الاشتباكات العنيفة بين المدنيين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وكان عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية (56) هو الأعلى منذ عام 2007، في حين أن عدد الإصابات كان الأعلى منذ عام 2005 عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق الخسائر البشرية المتصلة بالصراع. ونجم ما يقرب من 19 بالمائة من الإصابات عن استخدام الذخيرة الحية وهو ما يُشكل ارتفاع بنسبة أربعة بالمائة مقارنة بعام 2013 واثنين بالمائة مقارنة بعام 2012. وما زال استخدام القوات الإسرائيلية المفرط للقوة وعدم كفاية المساءلة يثير مخاوف إنسانية جدية. وطرأ كذلك ارتفاع مقلق في عدد الهجمات التي نفذها فلسطينيون ضد مدنيين إسرائيليين (معظمهم مستوطنون) وضد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وما نجم عنه من ارتفاع في الخسائر البشرية.

وهُجر خلال العام المنصرم 1,215 فلسطينياً من منازلهم في القدس الشرقية والمنطقة (ج) في الضفة الغربية في أعقاب هدم منازلهم بأيدي السلطات الإسرائيلية بحجة عدم حصولها على تصاريح للبناء. ويعدّ هذا أعلى عدد خلال السنوات الست الماضية التي وثق خلالها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذه الممارسات توثيقاً منهجياً. وهدمت السلطات الإسرائيلية كذلك أو صادرت 153 مبنى أو غرضا قدمتها منظمات العمل الإنساني بتمويل دولي للتجمّعات الضعيفة في المنطقة (ج). وانتهى العام في ظل تقدم في المخطط الإسرائيلي «لترحيل» ما يقرب من 7,000 فلسطيني من البدو يعيشون حاليا في 46 تجمّعاً سكانيا صغيرا في المنطقة (ج) إلى ثلاثة مواقع بما يتعارض مع القانون الدولي.

إنّ استمرار هذه الاتجاهات السلبية خلال عام 2015 من شأنه أن يزيد من التوتر وأن يؤدي إلى اندلاع موجات جديدة من العنف في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وخصوصا في ظل غياب بوادر حل سياسي في الأفق لإنهاء الاحتلال والصراع. ويتطلّب وقف هذا التدهور جهودا فورية متضافرة للأطراف المعنية الرئيسية وهي إسرائيل ومصر والجهات المانحة واللاعبين السياسيين الفلسطينيين.

إنّ استمرار هذه الاتجاهات السلبية خلال عام 2015 من شأنه أن يزيد من التوتر وأن يؤدي إلى اندلاع موجات جديدة من العنف في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وخصوصا في ظل غياب بوادر حل سياسي في الأفق لإنهاء الاحتلال والصراع.

تأجيل إعادة بناء المنازل بسبب عدم صرف الأموال التي تمّ التعهد بها

ارتفاع كبير في عدد الحالات الفردية التي تمّ تقييمها والمصادقة عليها

حصل ما يقرب من 40,000 فرد (من بين 100,000 تقريبا) دمّرت منازلهم أو تعرضت لأضرار بالغة خلال الأعمال الحربية خلال الصيف على موافقة لشراء مواد بناء محظورة في إطار آلية إعادة إعمار غزة، وذلك حتى الخامس من كانون الثاني/يناير 2015. ويمثل هذا العدد ارتفاعاً بمعدل خمسة أمثال مقارنة بالشهر السابق.

وارتفع كذلك عدد الأشخاص الذين اشتروا مواد البناء بالفعل خلال كانون الأول/ديسمبر، رغم أنّ العدد لا يمثل سوى 40 بالمائة من عدد الأفراد الذين تمّت المصادقة على طلباتهم (15,500 تقريباً). ويعزى ذلك في الأساس إلى انعدام الموارد الاقتصادية المتوفرة للأسر المؤهلة بسبب صرف مبالغ محدودة من الأموال التي تعهدت بتقديمها الدول الأعضاء خلال مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2014.

وبالرغم من صعوبات التمويل إلا أنّ ارتفاع عدد الحالات التي تمّت المصادقة عليها أدى إلى ارتفاع كميات البناء التي تمّ استيرادها خلال كانون الأول/ديسمبر (2,259 حمولة شاحنة) وهو ما يعادل تقريباً ثلاثة أمثال الكميات مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة (733 حمولة شاحنة في المتوسط). ووفقاً لتقديرات مجموعة المأوى فإنّ الكميات الواردة من مواد البناء إلى غزة يجب أنّ تبلغ 735 حمولة شاحنة يومياً، سبعة أيام في الأسبوع، من أجل سدّ احتياجات إعادة الإعمار والإصلاح خلال ثلاث سنوات.

ارتفع عدد الأشخاص الذين اشتروا مواد البناء بالفعل خلال كانون الأول/ديسمبر، رغم أنّ العدد لا يمثل سوى 40 بالمائة من عدد الأفراد الذين تمّت المصادقة على طلباتهم.

عدد حالات اصلاح المنازل الفردية بموجب آليه اعادة اعمار غزة حتى 5 كانون الثاني يناير 2015

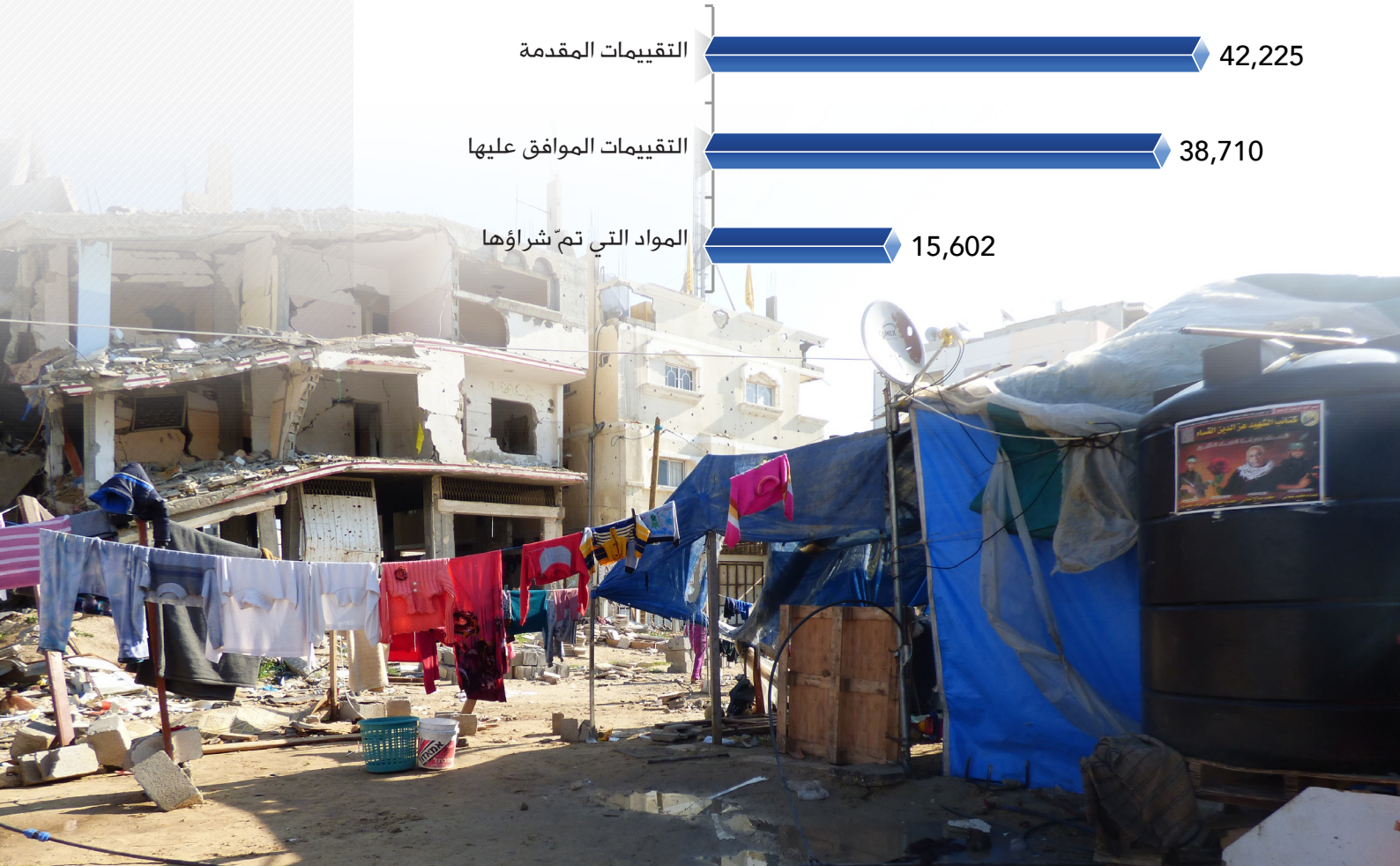

ما هي آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة؟

تتيح آلية إعادة إعمار غزة لحكومة فلسطين أن تقود جهود إعادة بناء المنازل والبنى التحتية التي لحقت بها أضرار أو دُمرت خلال الأعمال القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس وفي الوقت ذاته تراعي المخاوف الأمنية الإسرائيلية. وتسمح الآلية باستيراد مواد البناء الأساسية إلى غزة وهي مواد فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً صارمة على استيرادها منذ فرض الحصار في عام 2007 بموجب مخاوف أمنية بسبب استخداماتها العسكرية. وتنفذ أعمال البناء بموجب آلية إعادة إعمار غزة بأيدي القطاع الخاص بما في ذلك استيراد وبيع مواد البناء بأيدي تجار صادقت عليهم حكومة فلسطين. ويتمّ إجراء فحص للتجار الذين يجب أن يستوفوا شروطاً صارمة تتعلق بإدارة البضائع وحماية الأصول. ويتطلب من مالكي المنازل الأفراد الحصول على موافقة وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية على تقييم أساسي يحقق أهليتهم لشراء مواد البناء المقيد استيرادها من أجل أعمل الترميم وإعادة الإعمار. وتتوفر على الإنترنت قائمة بأسماء العائلات التي تمّت المصادقة على طلباتها للحصول على مواد البناء.[1] ويتمّ تحديد مشاريع البنى التحتية بموجب خطة حكومة فلسطين الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة ويتمّ إدراجها في قاعدة بيانات بعد مصادقة السلطات الإسرائيلية عليها.

أعمال ترميم مبنى ألحقت به أضرار في شرق مدينة غزة، كانون الثاني/يناير 2015.

تتيح آلية إعادة إعمار غزة لحكومة فلسطين أن تقود جهود إعادة بناء المنازل والبنى التحتية التي لحقت بها أضرار أو دُمرت خلال الأعمال القتالية في تموز/يوليو - آب/أغسطس وفي الوقت ذاته تراعي المخاوف الأمنية الإسرائيلية.

ساهمت الأنروا بالمعلومات الواردة في هذا القسم

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) تستمر في تقديم الدعم لمشاريع إصلاح المنازل وسط صعوبات مالية

وزعت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، حتى منتصف كانون الثاني/يناير 2015، ما يزيد عن 77.6 مليون دولار أمريكي للعائلات المستحقة للمساعدات في مجال الإسكان. وتمّ توزيع معظم هذه الأموال (67 مليون دولار أمريكي) على ما يزيد عن 59,000 عائلة لترميم المنازل ، والمبالغ المتبقية صرفت كمساعدات نقدية لعائلات التي مكثت في المساكن المؤقتة وغطت تكاليفهم حتى نهاية عام 2014، بالإضافة إلى دفعات لإعادة دمج عائلات اللاجئين التي لديها منازل لا يمكن السكن فيها أو المدمرة.

ودمّر أو لحقت أضرار بما يزيد عن 96,000 منزل فلسطيني لعائلات لاجئة خلال الحرب وفق التقييم الفني التي أنجزته وكالة الأونروا في 15 كانون الأول/ديسمبر 2014. ومددت الوكالة المهلة لأسبوع واحد من 21 إلى 25 كانون الأول/ديسمبر لأي عائلة لاجئين ترغب في إجراء التقييم. وتقدر وكالة الأونروا أنها تحتاج إلى تمويل قدره 720 مليون دولار أمريكي كمساعدات

نقدية للعائلات التي تقيم في مساكن مؤقتة، ودفعات إعادة الدمج وإصلاح أو ترميم منازل اللاجئين. وحتى هذا التاريخ لم يتمّ التعهد سوى بخمسة بالمائة (35 مليون دولار أمريكي) مما يترك فجوة تمويل كبيرة.

وكإجراء مبتكر لتوفير الملجأ لمزيد من العائلات، شرعت وكالة الأونروا بتنفيذ مشروع بناء تجريبي يشمل إنجاز المساكن المنجزة جزئيا. ويختار مالكو المباني غير المنجزة العائلات التي يرغبون بأن تستأجر منازلهم ومن ثم تساهم الأونروا في إنجاز أعمال البناء/الترميم لتلك المنازل. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة المتاح من الوحدات السكنية في غزة وخفض عدد العائلات النازحة التي ما زالت تقيم في مراكز الإسكان الجماعية والمخيمات. وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى تخفيف الضغط المالي عن العائلات التي تستضيف نازحين . و المشروع التجريبي الأول الذي يشمل عشرة مبان وعشر عائلات على وشك إتمام البناء. ونظرا للنجاح الأولي يؤمل أن يتوسع هذا المشروع بشرط الحصول على تمويل إضافي.

أعلنت السلطات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر عن المصادقة على مشاريع إعادة تأهيل وبنية تحتية للأمم المتحدة في غزة بقيمة 37.8 مليون دولار أمريكي، تشمل بناء مدارس ووحدات سكنية وشوارع ومراكز طبية.

مشاريع للأمم المتحدة معلقة منذ فترة طويلة صادقت عليها السلطات الإسرائيلية

أعلنت السلطات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر عن المصادقة على مشاريع إعادة تأهيل وبنية تحتية للأمم المتحدة في غزة بقيمة 37.8 مليون دولار أمريكي، تشمل بناء مدارس ووحدات سكنية وشوارع ومراكز طبية. وكانت هذه المشاريع معلقة لفترة عامين في المتوسط.

ومنذ منتصف عام 2010 سمحت إسرائيل بصورة استثنائية للمنظمات الدولية استيراد مواد البناء إلى غزة بشرط أن تكون المشاريع حاصلة على موافقة مسبقة من وزارة الدفاع الإسرائيلية. واتضح أن عملية الموافقة صعبة وأدت إلى تأخيرات طويلة أعاقت قدرة الوكالات على الاستجابة للاحتياجات الطارئة.

ومن المتوقع أن تكون الموافقات التي تمت مؤخراً آخر مصادقات في إطار هذه الآلية التي تحولت الآن إلى آلية إعادة إعمار غزة. ومنذ أن بدأ العمل بالآلية القديمة في عام 2010، تمّت الموافقة على مشاريع للأمم المتحدة قيمتها 534.2 مليون دولار أمريكي ورفض مشاريع أخرى بقيمة 54.4 مليون دولار أمريكي.

وبموجب آلية إعادة إعمار غزة، ستدرس السلطات الإسرائيلية تطبيق خطط عمل شاملة بدل مشاريع فردية مما سيتيح تنفيذ المشاريع بصورة أسرع وأكثر فاعلية. وتمّ تشكيل فريق توجيه على مستوى رفيع يتألف من ممثلين عن حكومة فلسطين وإسرائيل والأمم المتحدة لتنسيق تنفيذ هذه العملية. وقدّمت حكومة فلسطين عشر خطط عمل وجاري العمل على أربعة خطط إضافية.

زيادة عدد المغادرين من غزة عبر إسرائيل؛ ومعبر رفح مع مصر ما زال مغلقا

تطبيق تسهيلات على معايير تصاريح الخروج عبر معبر إيريز

استمر خلال عام 2014 الاتجاه الصاعد المسجل خلال الأعوام السابقة في عدد الفلسطينيين الذين يُسمح لهم بالخروج من غزة عبر معبر إيريز مع إسرائيل (معظمهم إلى الضفة الغربية) ، حيث سجل ارتفاع بنسبة 24 بالمائة مقارنة بعام 2013. وتجلى ذلك خلال النصف الثاني من العام عندما أدخلت إسرائيل تسهيلات على معايير الأهلية للحصول على تصاريح خروج (أنظر المربع أدناه) في أعقاب تموز/يوليو-آب/أغسطس. وبالرغم من هذا التحسّن ما زال الوصول مقتصرا على الحالات الطبية ومرافقيهم، ورجال الأعمال والتجار وموظفي المنظمات الدولية، في حين ظل الوصول إلى الضفة الغربية محظورا أمام معظم الفلسطينيين من غزة.

عدد الفلسطينيين الذين خرجوا من غزة بحسب المعبر

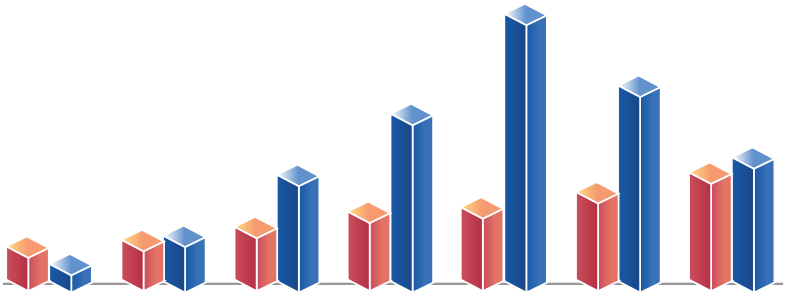

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيريز	26,000	29,784	40,047	52,515	59,032	69,070	85,453
رفح	11,050	34,131	82,801	131,731	211,437	151,134	97,423

وتاريخيا كان معبر إيريز المعبر الرئيسي للعبور من غزة وإليها وخصوصا للعمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل، إذا مثّل هؤلاء الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين كانوا يعبرون يومياً قبل بدء الانتفاضة الثانية في عام 2000. وانخفضت الأعداد بصورة كبيرة في السنوات التالية وخصوصا منذ عام 2006 عندما منعت إسرائيل دخول العمال الذين يعملون خلال النهار بعد تولي حركة حماس السلطة في قطاع غزة وفرض الحصار في عام 2007. وفي عام 2008 لم يعبر عبر معبر إيريز سوى 26,000 شخص خلال العام برمته وهو ما يعادل عدد الأشخاص الذين كانوا يعبرون يوميا في عام 2000.

زاد عدد الفلسطينيين الذين يُسمح لهم بالخروج من غزة عبر معبر إيريز مع إسرائيل (معظمهم إلى الضفة الغربية)، بنسبة 24 بالمائة في عام 2014 مقارنة بعام 2013 بعد أن طبقت إسرائيل تسهيلات على معايير الأهلية للحصول على تصاريح خروج.

أهم التسهيلات لشروط تصاريح الخروج عبر إسرائيل

ممر يؤدي من معبر إيريز إلى حاجز فلسطيني داخل غزة

- زيادة عدد التجار المتزوجين الذين يسمح بعبورهم يوميا من 200 إلى 400 تاجر؛ وزيادة الحصة الشهرية الإجمالية من التصاريح التي تمنح للتجار من 2,000 إلى 3,000، وخفض الشرط الخاص بالسن من 35 عاماً إلى 26 عاماً. وإصدار حصة قدرها 200 تصريح أسبوعياً لزوجات رجال الأعمال اللاتي تزيد أعمارهن عن 30 عاما.
- يستطيع فلسطينيو غزة الآن التقدم بطلب للحصول على تصريح زيارة أقارب من الدرجة الثانية، كالجدين، في الضفة الغربية؛ ولم يُسمح في السابق سوى بالتقدم للحصول على تصاريح لزيارة أقارب من الدرجة الأولى. وتم رفع سن القاصرين الذين يسمح لهم بمرافقة البالغين من ست سنوات إلى 15.
- يسمح لحصة يومية تبلغ 80 مريضا تعتبر حالاتهم «غير ملحة» السفر من غزة إلى الضفة الغربية بالإضافة إلى حصة يومية من 30 شخصا من المصابين خلال الأعمال القتالية في تموز/يوليو – آب/أغسطس.
- السماح بحصة تبلغ 100 موظف من القطاع الطبي بالسفر للحصول على تدريب في مستشفيات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.
- ولأول مرة منذ خمس سنوات سمحت إسرائيل لـ200 من سكان غزة بالسفر إلى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية خلال عطلة عيد الأضحى في الفترة ما بين 5 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر. وسمح لحصة بلغت 200 شخص تزيد أعمارهم عن 60 عاما بالسفر إلى القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة.
- أصبح طلاب غزة الآن مؤهلين للحصول على تصريح للسفر عبر الضفة الغربية للدراسة في الخارج ولكن لا يزال محظوراً على الطلاب الدراسة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.[2]

وتنعكس التسهيلات التي طبقت هذا العام في العدد المرتفع من المرضى الذين سمح لهم بالعبور عبر معبر إيريز للمرافق الصحية في إسرائيل والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية والأردن. وارتفع عدد الطلبات بنسبة 33 بالمائة من عام 2013 إلى عام 2014، وارتفع كذلك عدد الطلبات التي تمّت الموافقة عليها بنسبة 23 بالمائة (من 12,120 إلى 14,920)، بالرغم من ذلك ارتفع عدد الطلبات التي تمّ رفضها من 40 إلى 522.

صادقت السلطات الإسرائيلية خلال عام 2014 على أعلى عدد من التصاريح منذ عام 2010 لموظفي الأمم المتحدة المسافرين من غزة وإليها. وفي الفترة التي أعقبت الأعمال القتالية خلال الصيف (أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر) ارتفع متوسط عدد الأيام التي يتم فيها البت في طلبات التصاريح من 10 إلى 15 يوماً. وعزت السلطات الإسرائيلية هذا التأخير إلى الارتفاع الكبير في طلبات الحصول على تصاريح لمعبر إيريز في الفترة التي أعقبت العمليات القتالية نتيجة الإغلاق المطول لمعبر رفح الذي تسيطر عليه مصر. بالإضافة إلى ذلك زادت حركة المرور في أعقاب التسهيلات التي طبقتها إسرائيل على شروط العبور لعموم السكان.

رقم قياسي في عدد التصاريح التي تمّ إصدارها لموظفي الأمم المتحدة

صادقت السلطات الإسرائيلية خلال عام 2014 على أعلى عدد من التصاريح منذ عام 2010 لموظفي الأمم المتحدة المسافرين من غزة وإليها. وفي الفترة التي أعقبت الأعمال القتالية خلال الصيف (أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر) ارتفع متوسط عدد الأيام التي يتم فيها البت في طلبات التصاريح من 10 إلى 15 يوماً. وعزت السلطات الإسرائيلية هذا التأخير إلى الارتفاع الكبير في طلبات الحصول على تصاريح لمعبر إيريز في الفترة التي أعقبت العمليات القتالية نتيجة الإغلاق المطول لمعبر رفح الذي تسيطر عليه مصر. بالإضافة إلى ذلك زادت حركة المرور في أعقاب التسهيلات التي طبقتها إسرائيل على شروط العبور لعموم السكان.

تراجع أكبر في وصول الفلسطينيين عبر معبر رفح

بدأ التراجع في حركة الأشخاص عبر معبر رفح الحدودي مع مصر في منتصف عام 2013 واستمر في 2014؛ وخلال عام 2014، تم إغلاق المعبر ما مجمله 207 يوماً، أو 57 بالمائة من السنة. ومنذ أواسط عام 2013، اقتصرت الحركة إلى حد كبير على المرضى، والطلاب، والحجاج، وحملة جوازات السفر الأجنبية وتصاريح الإقامة.

تصاريح الدخول إلى غزة والخروج منها لموظفي الأمم المتحدة

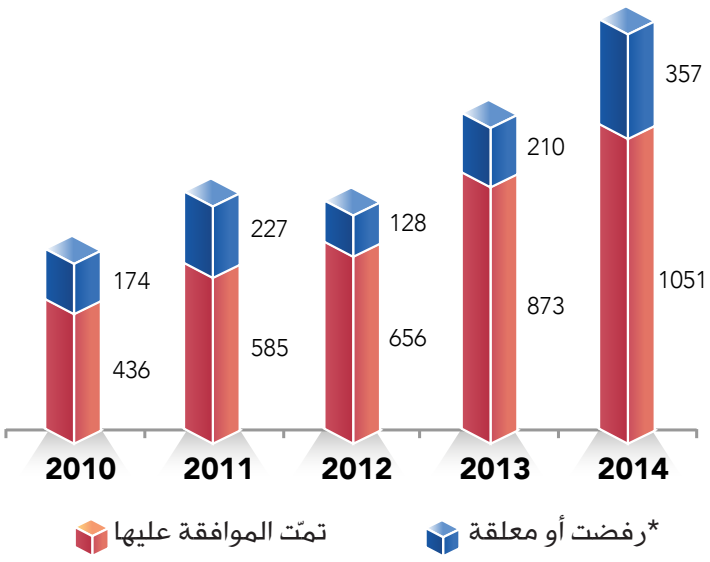

*التصاريح المعلقة هي الطلبات التي لم يتمّ الرد عليها ولا يعرف وضعها.

وحولت القيود المفروضة على معبر إيريز منذ عام 2000 معبر رفح إلى نقطة الخروج والدخول الرئيسية إلى العالم الأوسع بالنسبة للفلسطينيين في غزة، وارتفعت الأرقام بشكل كبير منذ عام 2009. واستمر هذا الاتجاه في الأشهر الستة الأولى من عام 2013، إذ عبر ما يزيد عن 55,000 شخص عبر رفح في كلا الاتجاهين في حزيران/يونيو.

أدى عدم اليقين السياسي والعمليات العسكرية في شمال سيناء بالسلطات المصرية لفرض قيود مشددة قلصت بشكل كبير من مرور المشاة في كلا الاتجاهين. وارتفع العدد في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2014، لكنه تقلص مرة أخرى بعد 24 تشرين الأول/أكتوبر بعد الهجوم الذي نفذ في شبه جزيرة سيناء الذي راح ضحيته أكثر من 30 من أفراد الجيش المصري. وأدى هذا الحادث إلى إغلاق معبر رفح بقية السنة، ولم يُفتح المعبر سوى مرات معدودة بصورة استثنائية.

إنّ الإغلاق لفترات طويلة يؤثر بصورة خاصة على المرضى، سواء أولئك الذين يسعون للخروج من غزة للعلاج من السرطان في مراحله المتقدمة، وأمراض الكلى والقلب، أو أولئك الذين تقطعت بهم السبل في مصر والذين تأخر علاجهم المستمر في غزة. وهناك أيضا تقارير تفيد بأن المسافرين الفلسطينيين الذين يحاولون العودة إلى غزة عبر مطار القاهرة منعوا من الصعود على متن الطائرة، أو احتجزوا أو أعيدوا إلى البلد الذي غادروا منه بسبب متطلبات التأشيرة وتصريح الإقامة المصرية. وأفادت السفارة الفلسطينية في القاهرة أنها اضطرت لتوفير الدعم المالي أو السكن المستأجر للفلسطينيين الذين تقطعت بهم السبل.[3] ووفقا لسلطة الحدود والمعابر، كان 17,000 شخص تقريباً مسجلين، بينهم مرضى، ينتظرون للخروج من غزة في نهاية عام 2014، بالإضافة إلى ما يقدر بحوالي 37,000 آخرين يرغبون في الخروج من غزة، بما في ذلك إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج.

إغلاق معبر رفح لفترات طويلة يؤثر بصورة خاصة على المرضى، سواء أولئك الذين يسعون للخروج من غزة أو أولئك الذين تقطعت بهم السبل في مصر والذين تأخر علاجهم المستمر في غزة.

الهروب من غزة

في أعقاب الدمار الذي خلفته الأعمال القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس والقيود المفروضة على معابر رفح وإيريز، هناك تقارير متزايدة عن فلسطينيين يحاولون الهروب بأنفسهم من غزة إلى إسرائيل ومصر، وإلى بلدان أخرى. وذكرت مجموعة الحماية في تشرين الثاني/نوفمبر انه تم اعتقال 17 شاباً فلسطينياً على الأقل أثناء محاولتهم العبور إلى إسرائيل، وتفيد وسائل الإعلام أن أكثر من 136 شاباً فلسطينياً يحاولون العبور إلى إسرائيل منذ انتهاء العمليات القتالية في تموز/يوليو-آب/أغسطس. وغالبيتهم، كما ذكر، كانوا يحاولون العثور على عمل في إسرائيل بسبب الوضع الاقتصادي الصعب في غزة.

وذكر أن آخرين يهربون بأنفسهم إلى مصر عبر الأنفاق بقصد مواصلة الرحلة سراً إلى أوروبا عن طريق البحر بحثاً عن اللجوء وفرص اقتصادية أفضل. وظهرت هذه الظاهرة عندما انقلب زورق لأحد المهربين في البحر المتوسط يوم 13 أيلول/سبتمبر، حيث غرق ما لا يقل عن 15 فلسطينياً من قطاع غزة كما أفادت التقارير. وفي حادث سابق، في 10 أيلول/سبتمبر، صدم المهربون مركباً قبالة سواحل مالطا وقتل ما يصل إلى 500 مهاجر، وأفادت التقارير أن من بينهم أكثر من 100 من غزة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تم ترحيل 68 فلسطينياً إلى قطاع غزة عبر معبر رفح بعد القبض عليهم في الإسكندرية على أيدي قوات الأمن المصرية حين كانوا يحاولون الهروب إلى إيطاليا.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

ساحل غزة.

الضفة الغربية في عام 2014: أعلى عدد من الإصابات في عقد من الزمن

إطلاق الذخيرة الحية لأغراض السيطرة على الحشود يثير المخاوف من الاستخدام المفرط للقوة

استمرت المصادمات بين المدنيين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية طوال كانون الأول/ديسمبر، مما جعل عام 2014 واحداً من الأعوام الأكثر عنفاً في العقد الماضي، ليس في غزة فقط، ولكن في الضفة الغربية أيضاً. وخلال عام 2014، قتلت القوات الإسرائيلية 56 فلسطينياً وأصابت 5,868 آخرين في حوادث متفرقة في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك في عدد قليل من الحوادث في القدس الغربية. وعدد الإصابات هو الأعلى منذ عام 2005، عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بتسجيل الإصابات المرتبطة بالصراع ، بينما عدد القتلى هو الأعلى منذ عام 2007.

وكذلك ارتفع عدد الهجمات الفلسطينية ضد مدنيين إسرائيليين (معظمهم مستوطنون) وقوات الأمن في عام 2014، مما أدى إلى وقوع 15 قتيلا و250 جريحا.[4] وسجل جهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي (جهاز الأمن العام سابقا) ما مجموعه 2,140 هجوماً عنيفاً نفذها فلسطينيون في الضفة الغربية والقدس الغربية (باستثناء رشق الحجارة)، بزيادة قدرها 53 بالمائة مقارنة بالسنة السابقة.[5]

تؤكد الزيادة الحادة في عدد الضحايا المخاوف القائمة منذ فترة طويلة المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية والمساءلة غير الكافية.

بلغت المواجهات العنيفة بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين طوال العام 2014 ذروتها خلال شهري تموز/يوليو- آب/أغسطس وتمثل ما يقرب من نصف الإصابات الفلسطينية خلال العام، ونحو 40 بالمائة من جميع القتلى.

القتلى والإصابات الفلسطينية على أيدي القوات الإسرائيلية

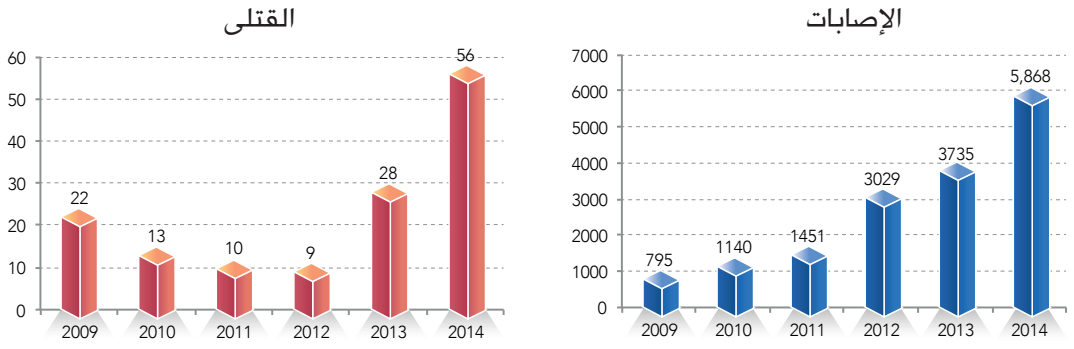

سياق المصادمات

بلغت المواجهات العنيفة بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين طوال العام 2014 ذروتها خلال شهري تموز/يوليو-آب/أغسطس وتمثل ما يقرب من نصف (2,808) مجمل الإصابات الفلسطينية خلال العام، ونحو 40 بالمائة (20) من جميع القتلى. وتعكس هذه الإحصائيات المصادمات التي اندلعت خلال المظاهرات والاحتجاجات ضد اختطاف وقتل صبي فلسطيني في القدس الشرقية على أيدي مستوطنين إسرائيليين في 2 تموز/يوليو، ولاحقا ضد الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ يوم 7 تموز/يوليو.

وجاءت هذه الذروة في أعقاب التوتر الحاد خلال الشهر السابق بعد اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين قرب الخليل، في 12 حزيران/يونيو بأيدي فلسطينيين أفادت التقارير أنهم ينتمون لحركة حماس. وأسفرت عمليات التفتيش والاعتقال واسعة النطاق بأيدي القوات الإسرائيلية عن سلسلة من المصادمات مع الفلسطينيين.

وحدثت ثاني أكبر موجة من المواجهات خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عقب فرض قيود إسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى. إلى جانب دخول السياسيين الإسرائيليين المتكرر إلى المسجد، وقد اعتبر ذلك استفزازا، وازدادت حدة القلق والخشية إزاء وشوك حدوث تغيير كبير في للوضع الراهن لهذا الموقع الحساس.

وأسفرت الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية، على الأغلب خلال الاحتجاجات أو العمليات العسكرية، بما في ذلك عمليات التفتيش والاعتقال كما هو موضح أعلاه، عن 37 على الأقل من 56 حالة وفاة بين الفلسطينيين خلال عام 2014؛ وقتل 11 فلسطينيا آخر جراء مقاومتهم الاعتقال كما ذكر أو أثناء تنفيذ هجمات (انظر أدناه)، والباقي في ظروف غير واضحة أو مختلف عليها.[6]

القدس في قلب العاصفة

تمّ تسجيل ما يقرب من نصف الإصابات الفلسطينية خلال 2014 (2,801) في محافظة القدس (وخاصة داخل المنطقة الحدود التي وضعتها إسرائيل لمدينة القدس)، تليها محافظات الخليل (19 بالمائة) ورام اللّه (10 بالمائة). وهذا يتوافق مع التركيز الجغرافي لاثنين من المحركات الرئيسية للتوتر، تم تناولهما أعلاه، مترافق مع مصادر موجودة مسبقاً للإحباط والتوتر الذي يثيره عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، وسياسات التخطيط التمييزية وإلغاء بطاقات هوية سكان القدس الفلسطينيين.

وشهدت القدس أيضا موجة من الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين، حيث بلغ عدد القتلى الإسرائيليين 10 خلال العام وأسفرت عن 69 بالمائة من الإصابات. وشملت أخطر هذه الهجمات حادثي دهس أربعة ركاب بسيارات في محطات القطار الخفيف وقتل خمسة مصلين في كنيس يهودي، وكلها انتهت بقتل المنفذين بأيدي القوات الإسرائيلية.

الإصابات بين الفلسطينيين بأيدي القوات الإسرائيلية في كل محافظة في عام 2014

معدل عالٍ في الإصابات بين الأطفال

قتل اثنا عشر فلسطينيا في الضفة الغربية بأيدي القوات الإسرائيلية خلال عام 2014 1,188 من المصابين كانوا أطفالا دون سن 18. ففي حين تضاعف عدد وفيات الأطفال ثلاث مرات في عام 2014 مقارنة مع عام 2013، كان عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين متطابقا تقريبا مع عام 2013 (1,185). وهذا يعني أن نسبة الإصابات بين الأطفال من جميع الإصابات انخفضت بشكل ملحوظ من 32 بالمائة في عام 2013 إلى 20 بالمائة في عام 2014. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مشاركة قطاعات كبيرة من المجتمع الفلسطيني في بعض احتجاجات الصيف، مما أدى إلى زيادة نسبية في الإصابات بين البالغين. وارتفع عدد الإصابات بين الأطفال الإسرائيليين بأيدي الفلسطينيين خلال عام 2014 أيضا، وشملت أربع قتلى و14 إصابة، لترتفع من صفر وثمانية على التوالي في عام 2013.

ارتفاع في الإصابات الناتجة عن الذخيرة الحية

على غرار السنوات السابقة، انطوت جميع الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية على رشق الحجارة بأيدي الفلسطينيين. وتفيد مصادر إسرائيلية أنّ ارتفاعاً ملحوظاً طرأ على حوادث رشق القنابل الحارقة والألعاب النارية والعبوات الناسفة على القوات الإسرائيلية، رغم أنّ نسبة هذه الحوادث ما زالت قليلة مقارنة بالعدد الإجمالي للحوادث. وردت القوات الإسرائيلية بسلسلة من الإجراءات، بما في ذلك إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المعدني المغلف بالمطاط والرصاص المطاطي والذخيرة الحية.

تمثل القلق الخاص خلال 2014 بالارتفاع الحاد في استخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية في حالات السيطرة على الحشود. وتسببت الذخيرة الحية، إلى جانب كونها السبب في جميع حالات القتل تقريبا، بإصابة 1,102 شخص، أو ما يقرب من 19 بالمائة من جميع الإصابات بين الفلسطينيين في عام 2014، بارتفاع من أربعة بالمائة في عام 2013، واثنين بالمائة في عام 2012.

تمثل القلق الخاص خلال 2014 بالارتفاع الحاد في استخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية في حالات السيطرة على الحشود. وتسببت الذخيرة الحية، فيما يقرب من 19 بالمائة من جميع الإصابات بين الفلسطينيين في عام 2014، بارتفاع من أربعة بالمائة في عام 2013، واثنين بالمائة في عام 2012.

إصابات فلسطينية بأيدي القوات الإسرائيلية حسب نوع السلاح في عام 2014

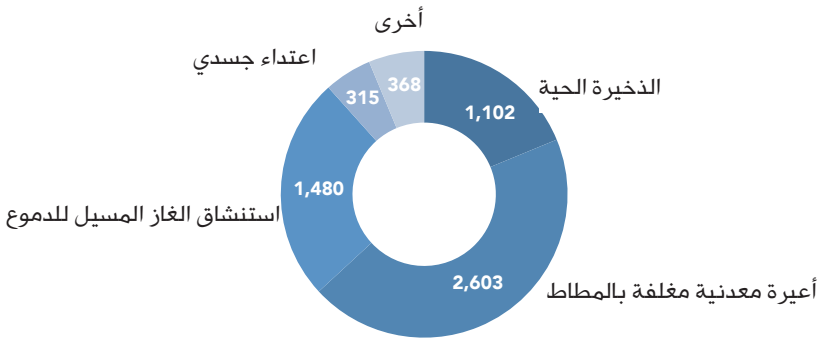

وعلى الرغم من تكرار وشدة الاشتباكات في القدس الشرقية، لم تكن هناك إصابات مسجلة بين الفلسطينيين (قتلى أو إصابات) من الذخيرة الحية أو الرصاص المعدني المغلف بالمطاط في المناطق الواقعة على «جانب القدس من الجدار. تقع المسؤولية في إنفاذ القانون في هذه المناطق على عاتق الشرطة المدنية الإسرائيلية التي، خلافا للجيش وحرس الحدود، لا يسمح لها باستخدام هذه الأنواع من الذخيرة لأغراض السيطرة على الحشود.[7]

خلال العام 2014، كانت هناك زيادة نسبية في عدد الإصابات الناجمة عن الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، والتي يمكن أن تكون قاتلة. وشكلت هذه الإصابات 45 بالمائة من مجموع الإصابات، بارتفاع من 40 بالمائة في عام 2013. وعلى الرغم من ارتفاع العدد الإجمالي للأشخاص الذين

عولجوا من استنشاق الغاز المسيل للدموع، فقد شكل هذا 25 بالمائة من مجموع الإصابات، بانخفاض من 41 بالمائة في عام 2013.

الاستخدام المفرط للقوة والمساءلة

يبرز ارتفاع عدد القتلى والإصابات الخطيرة المخاوف طويلة الأمد بشأن استخدام القوات الإسرائيلية المفرط للقوة، وخاصة في السيطرة على الحشود. وتشير التحقيقات التي أجرتها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى أنه في كثير من الحالات، لم يُشكل الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح خطيرة سوى قليل من التهديد أو لم يشكلوا أي تهديد لحياة الجنود وقت وقوع الحادث. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة أن هذه القضية مثيرة للقلق الكبير في تقرير صدر مؤخرا.[8]

في الضفة الغربية، تعمل القوات الإسرائيلية بصلاحية إنفاذ القانون وبالتالي فهي ملزمة بموجب المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 43 من لوائح لاهاي. وبموجب هذه الأحكام، فإن استخدام الأسلحة النارية مسموح فقط في ظروف محدودة، وفي المقام الأول في الدفاع عن النفس أو الدفاع عن آخرين ضد تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة.

وأدت التحقيقات الجنائية التي أجرتها السلطات الإسرائيلية في ملابسات 32 من أصل 56 من أعمال القتل لهذا العام إلى توجيه الاتهام إلى مشتبه به واحد فقط، في حين أن نتائج الحالات الأخرى لا تزال معلقة.[9] وفي حين أن فتح التحقيق بحد ذاته إيجابي، إلا أن منظمات حقوق الإنسان قلقة من أن هذا النوع من التحقيق لا يجري في كثير من الأحيان بطريقة شاملة وقوية كما هو مطلوب بموجب القانون الدولي؛ وبعض الحالات تخضع لتأخيرات كبيرة وتبقى مفتوحة لسنوات. لم يتم فتح تحقيقات مماثلة في الحوادث التي أسفرت عن إصابات خطيرة.[10]

أدت التحقيقات الجنائية التي أجرتها السلطات الإسرائيلية في ملابسات 32 من أصل 56 من أعمال القتل لهذا العام إلى توجيه الاتهام إلى مشتبه به واحد فقط، في حين أن نتائج الحالات الأخرى لا تزال معلقة.

قدم المعلومات الواردة في هذا القسم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

أطلقت عليه النار وقتل خلال المصادمات

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2014، أطلق جندي إسرائيلي النار وقتل شاباً فلسطينياً عمره 21 عاماً، يدعى محمد جوابرة، في مخيم العروب للاجئين شمال الخليل. ووقع الحادث خلال مصادمات استمرت عدة ساعات، وقد اندلعت هذه المصادمات في أعقاب مظاهرة لإحياء الذكرى العاشرة لوفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات. وفيما يلي النتائج الأولية للتحقيق في هذا الحادث الذي أجراه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان:

شارك جوابرة في بداية الاشتباكات وأصيب في ساقه بعيار معدني مغلف بالمطاط. وعولج في المكان وغادر الموقع برفقة صديق له. وأكمل الاثنان متوجهين إلى منزل جوابرة وشاهدا الاشتباكات من نافذة في الطابق الثاني من المنزل. وبعد وقت قصير، أمر جندي إسرائيلي متمركز على سطح مجاور الاثنين بمغادرة النافذة، ولاحقا أطلق قنبلة غاز مسيل للدموع باتجاههما. وبعد ذلك، غادر الاثنان النافذة لبعض الوقت، لكنهما عادا في وقت لاحق مع أحد أفراد الأسرة، واستمروا يراقبون الاشتباكات وهم يشربون الشاي.

ووفقا لنتائج مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بعد بضع دقائق، صرخ جوابرة فجأة وانهار على الأرض. وأصبح واضحا في وقت لاحق أنه تعرض لإطلاق النار بالذخيرة الحية في الجانب الأيسر من ظهره. وحمله الرجلان المرافقان له إلى الأسفل، ووضعاه في سيارة وانطلقا نحو بيت أمر، حيث تم نقله إلى سيارة إسعاف. وقد أعلنت وفاته عند وصوله إلى المستشفى.

وأشارت السلطات الإسرائيلية إلى أن الشرطة العسكرية فتحت تحقيقا في هذا الحادث، والذي لا يزال مفتوحا اعتبارا من منتصف كانون الثاني/يناير عام 2015.

تقدم خطة ترحيل التجمّعات البدوية في وسط الضفة الغربية

عمليات الهدم المتواصلة في التجمّعات المعرضة للخطر تمثل «عامل دفع»

في كانون الأول/ديسمبر، تم اتخاذ خطوة أخرى في المخطط الإسرائيلي «لترحيل» حوالي 7,000 بدوي فلسطيني يقيمون حالياً في 46 تجمّعاً سكنياً صغيراً في المنطقة (ج) في وسط الضفة الغربية.[11] وانتهت المدة الزمنية التي حددتها الإدارة المدنية الإسرائيلية لتقديم الاعتراضات على الخطط الهيكلية لتأسيس بلدة بدوية في النويعمة بالقرب من مدينة أريحا، وهو الموقع الأكبر من بين المواقع الثلاث لإعادة التوطين التي حددتها السلطات الإسرائيلية.

في بيان موجز قدم للجنة فرعية تابعة للكنيست في نيسان/أبريل عام 2014، ذكر أن ضابطاً كبيراً في وزارة الدفاع الإسرائيلية قام بتبرير مخطط إعادة التوطين على اعتبار أن السكان لا يمتلكون سندات ملكية للأراضي التي يقيمون فيها حالياً، وأن إعادة توطينهم ستحسّن من مستوى معيشتهم ووصولهم إلى الخدمات. يُشار إلى أنّ السكان، وغالبيتهم مسجلون كلاجئين، يعارضون مخطط التهجير المقترح ويصرّون على حقهم في البقاء في مكانهم الحالي أو العودة إلى بيوتهم الأصلية وأرضهم في جنوب إسرائيل والتي تم إخلائهم منها في أوائل الخمسينات.

قُدّمت العشرات من الاعتراضات في أعقاب إقرار الخطط بشأن بلدة النويعمة وعرضها أمام الجمهور في آب/أغسطس عام 2014، وقد ركزت النقاشات على عدم ملائمة المكان المقترح للحياة الرعوية لهذه التجمّعات؛ وعلى التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية السلبية لإعادة التوطين؛ وعلى إمكانية توفير الخدمات في أماكنهم الحالية؛ وعلى عدم توافق المخطط مع أحكام القانون الدولي الإنساني. وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن تنفيذ المخطط المقترح قد يؤدي إلى عمليات التهجير القسري الفردي والجماعي وعمليات إخلاء قسري، وهي ممنوعة بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.[12]

تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية حالياً بمراجعة الاعتراضات المقدمة لها، والإطار الزمني لذلك غير محدد. وحالما تنتهي، على الإدارة المدنية الإسرائيلية نشر الخطط التي تمت مراجعتها من جديد لمدة 45 يوما، يمكن خلالها تقديم التماسات ضد هذه الخطط لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية. وبعد هذه المدة ستدخل الخطط الهيكلية حيز التنفيذ ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك.

انتهت المدة الزمنية التي حددتها الإدارة المدنية الإسرائيلية لتقديم الاعتراضات على الخطط الهيكلية لتأسيس بلدة بدوية في النويعمة بالقرب من مدينة أريحا، وهو الموقع الأكبر من بين المواقع الثلاث لإعادة التوطين التي حددتها السلطات الإسرائيلية.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

جبل البابا (القدس) هو تجمّع بدوي معرض لخطر التهجير القسري. في الخلفية: مستوطنة معالي أدوميم.

وبرغم أن الفسحة الرسمية لفرصة تقديم الالتماسات ضد الخطط الهيكلية أمام محكمة العدل العليا لم تبدأ بعد، قدمت بعض التجمّعات المتضررة التماسين هذا الشهر. أحد هذين الالتماسين طلب من المحكمة إلزام الإدارة المدنية الإسرائيلية بالكشف عن جميع التفاصيل المتعلقة بمخطط إعادة التوطين، بما في ذلك أسماء التجمّعات والأماكن المخطط لها. أما الالتماس الآخر فطلب من المحكمة أمرا قضائيا مؤقتا بتجميد عملية التخطيط على أساس عدم كفاية المشاورات مع التجمّعات المتضررة.[13]

استمرار عمليات الهدم والمصادرة الإسرائيلية

يحدث التقدّم في مخطط «إعادة التوطين» جنبا إلى جنب مع ممارسات إسرائيلية تخلق بيئة قاهرة وتعمل «كعامل ضغط ». وتشمل هذه الممارسات أوامر هدم لمعظم المباني القائمة في التجمّعات المتضررة على أساس أنها تفتقد لتراخيص البناء، هذا بالإضافة إلى الهدم أو الاستيلاء على المساعدات الممولة منا المانحين والمقدمة من المجتمع الدولي لدعم السكان في أماكنهم الحالية.

يحدث التقدّم في مخطط "إعادة التوطين" جنبا إلى جنب مع ممارسات إسرائيلية تخلق بيئة قاهرة وتعمل "كعامل ضغط".

وبرغم أن الإدارة المدنية الإسرائيلية تعهدت بعدم تنفيذ أية أوامر تخضع للالتماسات المقدمة لمحكمة العدل العليا، إلى حين توفير مكان لإعادة توطين الأشخاص الذين يعيشون في هذه المباني، استمرت عمليات الهدم والمصادرة للأبنية التي لم يُقدم فيها التماسات. قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية في عام 2014 بهدم، وتفكيك والاستيلاء على ما يقرب من 70 مبنى سكنياً ومباني متعلقة بسبل العيش فيما لا يقل عن عشرة تجمّعات معرضة لخطر التهجير القسري،[14] أكثر من ثلث تلك الأبنية ممولة من المانحين الدوليين ومقدّمة على شكل مساعدات إنسانية.

حدثت غالبية عمليات الهدم والمصادرة في تجمّعات موجودة في محيط القدس. وقد تم تخصيص مساحة كبيرة من هذه المنطقة لأغراض توسيع المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك بناء الآلاف الوحدات السكنية الاستيطانية والوحدات التجارية بين مستوطنة معاليه أدوميم والقدس كجزء من مخطط شرق 1(E1). عارض المجتمع الدولي بشكل مستمر هذا المخطط اعتقادا منه أنها ستقوّض حل الدولتين. وهنالك مساحات كبيرة من الأراضي معرضة لخطر إحاطتها بالجدار.

الاستجابة لاحتياجات التجمّعات المعرضة لخطر التهجير القسري

بهدف تحديد الفجوات وتحسين نوعية الاستجابة، قامت المنظمات الإنسانية معاً برسم خرائط للتدخلات التي تستهدف التجمّعات البدوية المعرضة لخطر التهجير القسري. وتشير النتائج الأولية إلى أنه في الوقت الحاضر هنالك ما مجمله 28 مشروعاً قيد التنفيذ أو مخطط لها في عام 2015. وتشمل هذه المشاريع توصيل المساعدات المادية بما في ذلك الطعام، وملاجئ الطوارئ، ولوازم الشتاء، والمراحيض وصهاريج المياه والخدمات الضرورية مثل العناية الصحية الأساسية، والدعم النفسي الاجتماعي، والخدمات البيطرية ورفع التوعية في قضايا النظافة والتغذية، والمساعدة القانونية لمنع عمليات الهدم والتهجير.

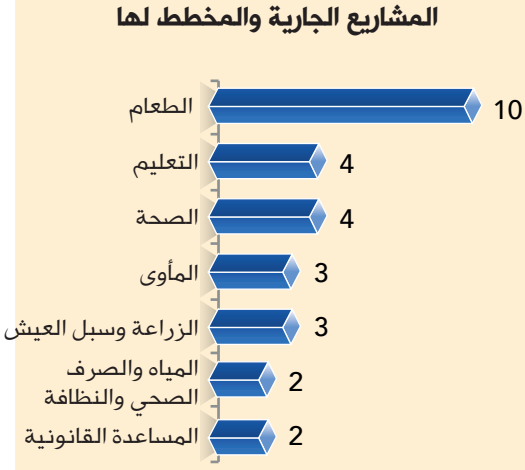

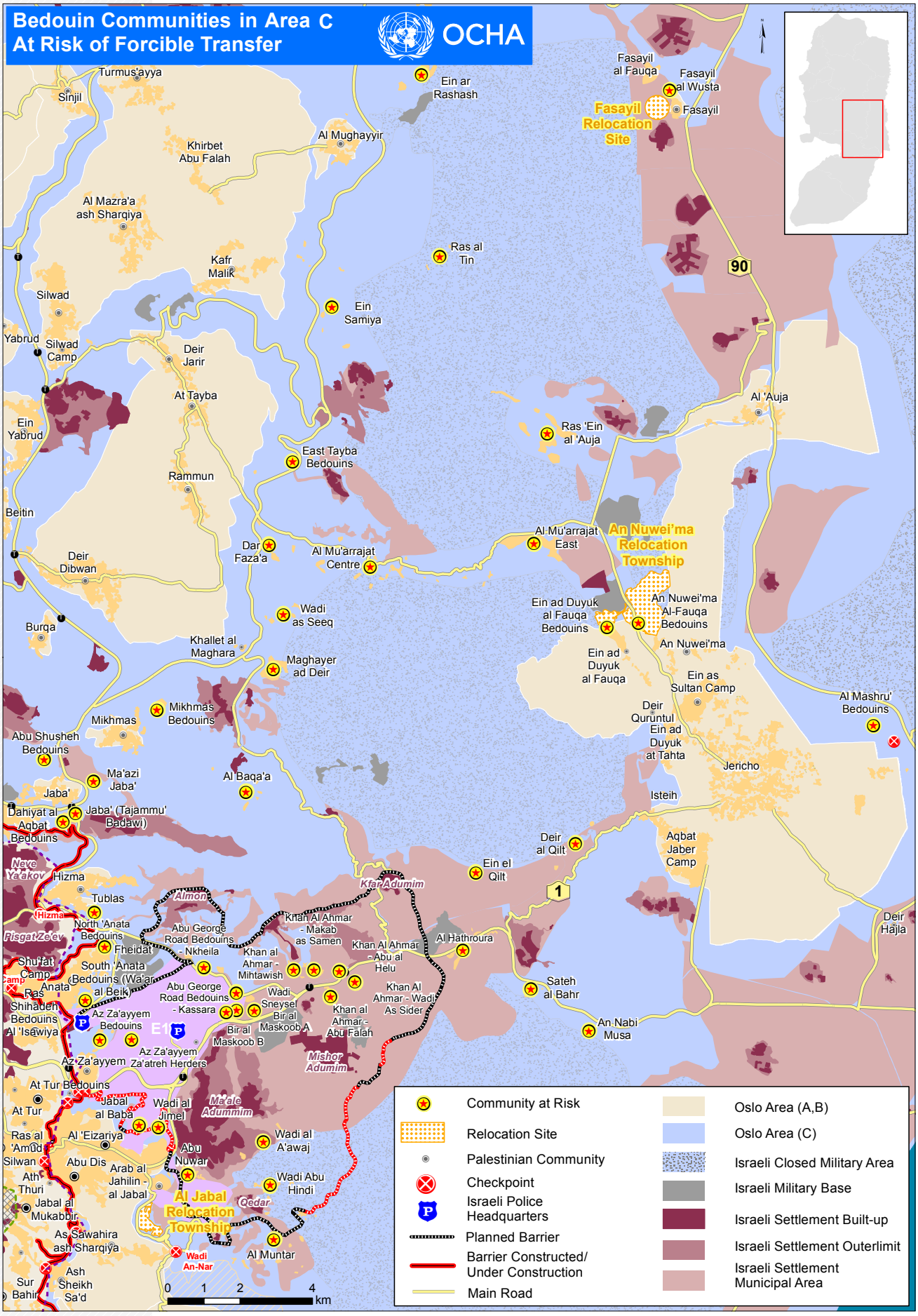
Bedouin Communities in Area C
At Risk of Forcible Transfer
OCHA
Turmus'ayya
Sinjil
Ein ar Rashash
Fasayil al Fauqa
Fasayil al Wusta
Fasayil
Fasayil Relocation Site
Al Mughayyir
Khirbet Abu Falah
Al Mazra'a ash Sharqiya
Ras al Tin
Kafr Malik
90
Silwad
Ein Samiya
Yabrud
Silwad Camp
Deir Jarir
At Tayba
Al 'Auja
Ein Yabrud
Ras 'Ein al 'Auja
East Tayba Bedouins
Rammun
Beitin
Al Mu'arrajat East
An Nuwei'ma Relocation Township
Deir Dibwan
Dar Faza'a
Al Mu'arrajat Centre
Wadi as Seeq
Ein ad Duyuk al Fauqa Bedouins
An Nuwei'ma Al-Fauqa Bedouins
Burqa
Khallet al Maghara
An Nuwei'ma
Ein ad Duyuk al Fauqa
Maghayer ad Deir
Ein as Sultan Camp
Mikhmas Bedouins
Deir Qurruntul
Al Mashru' Bedouins
Mikhmas
Ein ad Duyuk at Tahta
Abu Shusheh Bedouins
Jericho
Ma'azi Jaba'
Al Baqa'a
Isteih
Jaba'
Dahiyat al Aqbat Bedouins
Jaba' (Tajammu' Badawi)
Deir al Qilt
Aqbat Jaber Camp
Neve Ya'akov
Hizma
Ein el Qilt
Kfar Adumim
Tublas
Almon
1
Deir Hajla
Hizma
North 'Anata Bedouins
Abu George Road Bedouins - Nkheila
Khan Al Ahmar - Makab as Samen
Pisgat Ze'ev
Al Hathroura
Fheidat
Khan al Ahmar - Mihtawish
Khan Al Ahmar - Abu al Helu
Shu'fat Camp
South 'Anata (Bedouins (Wa'ar al Beik))
Abu George Road Bedouins - Kassara
Wadi Sneysel
Khan Al Ahmar - Wadi As Sider
Sateh al Bahr
Anata
Ras Shihadeh Bedouins
Az Za'ayyem Bedouins
Khan al Ahmar - Abu Falah
Bir al Maskoob A
Al 'Isawiya
E1
Bir al Maskoob B
An Nabi Musa
Az Za'ayyem
Az Za'ayyem Za'atreh Herders
Mishor Adumim
At Tur Bedouins
At Tur
Jabal al Baba
Wadi al Jimel
Ma'ale Adummim
Ras al 'Amud
Al 'Eizariya
Wadi al A'awaj
Silwan
Abu Dis
Abu Nuwar
Ath Thuri
Arab al Jahilin - al Jabal
Wadi Abu Hindi
Jabal al Mukabbir
Al Jabal Relocation Township
Qedar
As Sawahira ash Sharqiya
Wadi An-Nar
Al Muntar
Ash Sheikh Sa'd
Sur Bahir
0 1 2 4 km
Community at Risk
Relocation Site
Palestinian Community
Checkpoint
Israeli Police Headquarters
Planned Barrier
Barrier Constructed/ Under Construction
Main Road
Oslo Area (A,B)
Oslo Area (C)
Israeli Closed Military Area
Israeli Military Base
Israeli Settlement Built-up
Israeli Settlement Outerlimit
Israeli Settlement Municipal Area

خريطة تفاعلية جديدة تسلط الضوء على معاناة العائلات المتضررة من الجدار

«اليوم نجد أنفسنا محاصرين بجدار»

شهد هذا العام الذكرى العاشرة لصدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في عام 2004 بشأن التبعات القانونية لبناء جدار على الأرض الفلسطينية المحتلة. وطوال العام، كان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة فاعلاً في لفت الانتباه للآثار المتواصلة للجدار وذلك من خلال التركيز على قصص المتضررين. في القدس الشرقية، يستخدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة خريطة تفاعلية لإخبار قصص أسر في جزء واحد من المدينة التي قسمت ماديا منذ بناء الجدار: http://www.ochaopt.org/content.aspx?id=1010271

يقول سامي السرخي –مدير مدرسة متقاعد- «أنا مقيم في هذه المنطقة منذ أكثر من 60 عاما، تأملنا بأن يتحسن الوضع لكننا اليوم نجد أنفسنا محاصرين بجدار».

اعترفت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بأن إسرائيل مضطرة لمواجهة أعمال كثيرة عشوائية مميتة من العنف ضد سكانها المدنيين، وأن لديها «الحق بل الواجب أن تستجيب لكي تحمي حياة مواطنيها. [ولكن] الإجراءات المتخذة تلتزم مع ذلك وتبقى متوافقة مع القانون الدولي المعمول به.

أعلنت محكمة العدل الدولية أن الأجزاء من مسار الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تنتهك الالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى إيقاف بناء الجدار، بما في ذلك في أو حول القدس، وتفكيك الأجزاء التي تم بناؤها بالفعل؛ وإلغاء جميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية المرتبطة به على الفور.

يتذكر سامي عندما كان يجتمع هو وعائلته في بيته في منطقة السواحرة الشرقية للاحتفال بالأعياد وحفلات الزواج، الجدار وضع حدا لكل ذلك وبقدر كبير؛ بيت الأسرة يقع ضمن المنطقة البلدية للقدس كما حددتها إسرائيل، وهي الآن مفصولة عن بقية القدس الشرقية بالجدار الذي تركها في جانب الضفة الغربية.

تساءل سامي «هل ترى تلك الشجرة على الجانب الآخر من الجدار، إلى جانبها تماما؟ هناك بيت ابنتي. نحن لا نرى بعضنا كثيرا منذ أن تم بناء الجدار. ما اعتدنا أن يكون مشوارا لخمس دقائق إلى بيتها (600 متر)، هو الآن رحلة شاقة ومكلفة عبر الحواجز العسكرية.

بدأت إسرائيل ببناء الجدار في منطقة أبو ديس، والعيزرية والسواحرة الشرقية عام 2002 في أعقاب سلسلة من الهجمات المميتة ضد المدنيين الإسرائيليين. وبحلول عام 2005 تم فصل المنطقة - التي كانت تعد من أفضل المحاور الاقتصادية في القدس الشرقية- عن مركزها التاريخي بشكل كامل، الأمر الذي أثر على حياة ودخل آلاف السكان.

الهوامش

1. أنظر: http://www.mpwh.ps/.
2. في 28 تشرين الأول/أكتوبر، سمحت السلطات الإسرائيلية لـ150 فلسطينيا يدرسون في جامعات في الخارج ولكنهم عالقين في غزة بسبب إغلاق معبر رفح مع مصر من مغادرة إسرائيل عبر معبر إيريز.
3. انظر: 1,8 مليون شخص محتجزون بسبب إغلاق معبر رفح والحصار الإسرائيلي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2014. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_12_24_english.pdf
4. جميع الأرقام تشمل الخسائر البشرية الإسرائيلية والفلسطينية التي وقعت خلال الهجمات التي شنها فلسطينيون من الضفة الغربية في إسرائيل، بما في ذلك القدس الغربية.
5. انظر التقارير الشهرية لجهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي (الشاباك) على: http://www.shabak.gov.il/english.
6. لا تشمل هذه الفئة الحالات التي فيها وقع خلاف حول حقيقة إذا ما كان المتوفى قد قتل بأيدي القوات الإسرائيلية.
7. في أعقاب توصيات تقرير لجنة أور حول سلوك الشرطة الإسرائيلية خلال أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 2000، والتي قتلت فيها الشرطة 12 مواطنا إسرائيليا، منعت الشرطة من استخدام الرصاص المغلف بالمطاط داخل إسرائيل، باستثناء حالات خاصة لا بد فيها من الحصول على تفويض القائد العام للشرطة. لم تفرض أي قيود مماثلة على القوات الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية، (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة http://www.btselem.org/download/201212_crowd_control_eng.pdf
8. تقرير الأمين العام للأمم إلى الجمعية العامة بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، A/347/69 الفقرات 44 و 51.
9. المعلومات مقدمة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة من منظمة بتسيلم الإسرائيلية غير الحكومية، القضية التي تم فيها توجيه لائحة اتهام تنطوي على إطلاق النار وقتل صبي يبلغ من العمر 17 عاما خلال مظاهرة في بيتونيا (رام الله) في يوم 15 أيار/ مايو عام 2014، والتي تم التقاطها بواسطة كاميرا.
10. لمزيد من التفاصيل انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، حياة مجزأة- نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية 2013، ص 9-7، على: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_annual_review_2014.pdf. أنظر أيضا التقرير A/HRC/25/40 الفقرات، 50 إلى54
11. ورقة حقائق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة: التجمعات البدوية المعرضة لخطر التهجير القسري، أيلول/ سبتمبر 2014.
12. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، A/ 69/348، ص 6 و 7. انظر أيضا A/ 67/372 14 أيلول/ سبتمبر 2012، الفقرة. 37.
31. دعم أعضاء مجموعة الحماية الملتمسين. لمزيد من التفاصيل، انظر أميرة هاس، بدو الضفة الغربية يكافحون ضد خطة إسرائيل للتهجير القسري، هآرتس، 3 كانون الأول/ ديسمبر 2014.
14. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، قاعدة بيانات حماية المدنيين.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_01_27_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.